مع اقتراب موعد اجراؤها

مخاوف وتحذيرات من حدوث خروقات وعمليات تزوير في الانتخابات المقبلة

بهرا. حيدر حمادة

مع بدء العد التنازلي لإجراء انتخابات مجالس المحافظات المرتقبة، وما ان اقترب هذا الموعد حتى بدأت المخاوف من حدوث خروقات او التشويش عليها تراود الكثير من السياسيين والكيانات السياسية. وكان الممثل الخاص للامين العام للأمم المتحدة ستيفان دي مستورا عبر عن خشيته من أن تفكر بعض الكيانات في تشويش الانتخابات. موضحا في مؤتمر صحفي عقده مؤخرا: "اننا ندرك أن هناك إجراءات غير مسبوقة ستطبق بشكل مشترك بين جميع الوزارات العراقية التي عملت معا على نحو لم يسبق له مثيل". معتبرا إجراءات مكافحة التزوير من الأمور الهامة لمنع أي محاولة للتلاعب بنتائج الانتخابات.

وشدد عضو مجلس النواب عن كتلة الائتلاف العراقي الموحد فالح الفياض على ضرورة ان تستكمل كافة الاجراءات اللازمة لاجراء انتخابات مجالس المحافظات دون حدوث اية خروقات او حالات غير قانونية. وقال: "ان ما اشار اليه الممثل الخاص للامين العام للأمم المتحدة ستيفان دي مستورا من مخاوف بشان قيام بعض الكيانات السياسية بالتشويش على الانتخابات هو استقراء للواقع السياسي في العراق".

واضاف القيادي في تيار الاصلاح الوطني: "نحن نعتقد أن مثل هذه الامور ممكن أن تحدث وممكن ان تؤثر على سير العملية الانتخابية وعلى الحكومة ومفوضية الانتخابات وكل القوى السياسية العمل من اجل انجاح هذه العملية الديمقراطية واجراء مجموعة من الممارسات والاجراءات ذات الشفافية العالية لتجنب حدوث أي خروقات".

واشار الفياض الى: "ان مفوضية الانتخابات معنية بالدرجة الاساس بان تمارس عملها بشكل دقيق كما ان على الاجهزة الامنية من الجيش والشرطة ان تقف على مسافة واحدة من القوائم والكيانات السياسية وان تتاح فرص متساوية لجميع الكيانات في الدعاية والاعلان لها". فيما قال النائب عن الجبهة العراقية للحوار الوطني محمد تميم: "ان تصريحات دي مستورا مبعوث الامم المتحدة في العراق الهدف منها ارسال رسائل الى الحكومة للتنبيه بضرورة حماية صناديق الاقتراع".

واضاف: "ان الصراعات الداخلية بين الاحزاب السياسية، التي ظهرت واضحة في الاونة الاخيرة، واحتمالات ظهور بعض الاجهزة الامنية التابعة للاحزاب، وتأثير ذلك على نتائج الانتخابات، دفعت دي مستورا لتحذير الحكومة من مغبة السماح لاية عمليات تزوير". واشار تميم الى: "ان هذه التحذيرات رسائل الى الحكومة لكي تتخذ الاجراءات اللازمة لحماية صناديق الاقتراع".

من جانبه اعلن القاضي قاسم العبودي رئيس الادارة الانتخابية في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات تشكيل لجان خاصة لمنع اية خروقات في الانتخابات المقبلة. وقال في تصريح صحفي: "هناك قوانين صارمة ستكون بحق كل من تثبت عليه حالات تزوير او مخالفات قانونية" مبينا "أنه سيتم تحديد المواقع الذي يسمح للكيانات السياسية والائتلافات من لصق الدعاية الإنتخابية عليها". واضاف: "سيتم فرض عقوبات وغرامات مالية بحق الكيان السياسي الذي يخل بهذه التعليمات مشيرا الى ان المنظمات الدولية والمحلية اشادت باجراءات المفوضية في هذا الخصوص".

واشار العبودي الى: "أن انتخابات ٢٠٠٩ ستشهد وللمرة الأولى استخدام قوائم ناخبين تطبع على مستوى محطة الاقتراع وهذا احد الإجراءات الأكثر أهمية لمكافحة التزوير ومنع تعدد التصويت". في حين قال عضو مجلس النواب عن كتلة الائتلاف العراقي الموحد علي العلاق من احتمالية حدوث خروقات في الانتخابات المقبلة. قال: "ان احتمالية حدوث خروقات وتزوير في انتخابات مجالس المحافظات المقبلة ضعيفة".

واضاف: "ان قانون الانتخابات والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات سيحدان من حدوث خروقات خلال عملية اجراء انتخابات مجالس المحافظات". واشار العلاق الى: "ان الحكومة تعهدت بتوفير كافة مستلزمات اجراء الانتخابات والمساهمة في الحد من حدوث اية خروقات ممكن ان تؤثر على سير اجرائها".

وذكر: "ان هذه السياقات ستخفض من عمليات التزوير بنسبة كبيرة اذا ان هذه القضية لايمكن القضاء عليها ومنع حدوثها تماما وهي تحدث في كل بلدان العالم لكننا نأمل ان تنجح المفوضية في ان تكون الانتخابات المقبلة انتخابات نزيهة خالية من حالات التزوير". الى ذلك دعا النائب المستقل في مجلس النواب وائل عبد اللطيف الامم المتحدة الى الاشراف المباشر على انتخابات مجالس المحافظات المقبلة حتى لايتكرر نفس سيناريو عام ٢٠٠٥ ".

واضاف: "ان هناك تخوف من ان تكون الانتخابات بعيدة عن النزاهة والشفافية". واشار الى: "ان الحل ان تكون مفوضية الانتخابات مستقلة غير تابعة للاحزاب وان يكون المشرفين كذلك". يشار الى ان المفوضية العليا المستقلة للانتخابات اعلنت جاهزيتها لإجراء الانتخابات في ٣١ كانون الثاني من العام المقبل وأكدت حاجتها لاتحاد المجتمع المدني والمواطنين العراقيين والأحزاب السياسية للمساعدة في إنجاح الانتخابات. الى ذلك اعلنت وزارة الداخلية الخطة الامنية الخاصة بانتخابات مجالس المحافظات.

فيما قال رئيس مجلس مفوضية الانتخابات فرج الحيدري: "ان التقارير الامنية التي وردتنا من قبل اللجان الامنية المرتبطة بالمفوضية تؤكد ان الوضع الامني في معظم المحافظات مستقر".

واضاف في تصريح صحفي: "لم نلمس أي نوع من الفرق بين معظم المحافظات لان ما يسمى المناطق الساخنة كان الاقبال فيها اكثر عندما فتحنا مراكز التسجيل لتحديث الناخبين". واوضح الحيدري: "ان الوضع مستقر في اغلب المحافظات وبضمنها ديالى".

المسيحيون في الموصل
معاناة مستمرة والبقاء افضل من الرحيل

بهرا. متابعات

يشهد العراق منذ ٢٠٠٣ عملية تهجير قسري للكلدان السريان الاشوريين. عمليات القتل نجدها بين الفينة والاخرى في الموصل أدت إلى تهجير جماعي واسع، وقد بدأ الآن التخوف من تدمير المواقع الدينية. إنها بداية نهاية حضارة وتقاليد عمرها اكثر من ٢٠٠٠ سنة... وكانت حتى الأمس القريب لا تزال حية ، ويامل المسيحيين من السلطات الامنية في الموصل بضرب طوق امني حول الاديرة وبقايا الاثريات القديمة التاريخية التي بناها البابليون الاشوريون، تخوفا من تدمير هذه الصروح التاريخية التي بنيت لالاف السنين. فعمليات القتل والتهجير وتهديد الكنائس تنذر بخطر كبير لهذه المنشات المعمارية القديمة التي تعتبر احدى الحلقات المكملة لتاريخ العراق، وخاصة أن هناك مجموعات اجرامية سائبة تنشط في مناطق من الموصل البعيدة عن اعين السلطة او التي تعاني من خروقات امنية تنشط لتهديد المسيحيين والمناطق الدينية والتاريخية.

هذه الإنذارات يأخذها المسيحيين على محمل الجد ليسهل عودتهم الى بلداتهم ومناطقهم في الموصل. وكما هي الحال بالنسبة إلى كل اللاجئين في العالم، فإن الرحيل مؤلم، وخاصة حينما يكون البيت المقفلة أبوابه والمحرم الدخول إليه هو بيت الأجداد المتوارث منذ عقود عدة. فمسيحيو العراق هم أهله قبل ٢٠٠٠ سنة ويصل تاريخ الكلدانيين الاشوريين السريان الى ٧٠٠٠ عام، وهم حملة حضارة وتاريخ وتقاليد ولغة سريانية ارامية قديمة بل تعتبر اقدم لغة في التاريخ. فهم لا يزالون يتكلمون ليس فقط في معابدهم بل في بيوتهم ومع اصحابهم واهلهم وفي كل مناطق تواجدهم السريانية الآرامية، اللغة التي كان ينطق بها المسيح، وهم آخر من يتكلمها على الأرض. والطريف أن العراقيين يستخدمون مصطلح "أنا أتكلم المسيحية" للتعبير عن لغتهم القديمة الارامية السريانية التي أصبحت جزءا من هويتهم الثقافية والدينية! هوية تميزهم كشعب وقومية حية في العراق.

ولتأكيد عمليات التهجير، تم تاسيس مكاتب بشؤون التسفير والحصول على جوازات سفر سريعة للاسراع في ترحيل المسيحيين ويقول احد من المسيحيين من احدى القرى المسيحية في نينوى "ان معاملات الحصول على جواز سفر هي ارخص بكثير في هذه المكاتب قياسا بطريقة الحصول عليها من المنشا في بغداد" ولكن المحزن المبكي هو توفير تاشيرات سفر لدول اوربا بمبالغ ماهولة وذلك من اجل دفع المسيحيين الى بيع ممتلكاتهم ليضمنوا عدم عودتهم الى الوطن.

خطة نفذت بوضوح، فعملية النزوح من العراق كانت قديمة كان هناك تهجير في الثمانينات وتوسعت في التسعينات من القرن المنصرم ولكن ما حدث بعد نيسان ٢٠٠٣ هو اخطر بكثير من السابق، وأتت عمليات التهديد والقتل الأخيرة لتدفع بعجلة الهجرة الواسعة. فالعراق يخسر اليوم إحدى أهم المكونات التاريخية البابلية الاشورية التي يعود الفضل لاجدادهم في بناء الحضارة العريقة حضارة بابل واشور ونينوى التي يضطهد فيها المسيحيين وهذه الحضارة كانت ولازالت مفخرة العراقيين في تعريفهم للعراق للقاصي والداني.

عن الهجرة والمحافظة على الهوية في أرجاء العالم يقول كاهن من قرية في شمال نينوى "إن تاريخ المسيحية في العراق محفوف بدم الشهداء. فعلى مدى العصور كانت تأتي مراحل من الاضطهاد، ولكن البقاء في الأرض والتأكد من أن يرث الأولاد تاريخ الأجداد، حال دون اندثار هذه الحضارة التي نحن أبناؤها. لذا، يجب البقاء. ولا يمكن المقاربة بين تلاوة القداديس بالآرامي في الولايات المتحدة اواوربا وفي كنيسة مسكننا في الموصل مثلا. ففيما الأولى ملجأ آمن، الثاني في الموصل هو صرح تاريخي سمعت جدرانه الترانيم لأكثر من ألف سنة". وبالطبع، ففي ظل الوضع الحالي الذي يعيشه المسيحيين، لم يعد الخوف سوى على سكان المباني أولا، وعلى الحضارة التي ستزول ثانيا.

الحزن يخيم على الهند بعد هجمات بومباي
والهند تطلب من اسلام اباد تسليمها مطلوبين باكستانيين

بهرا. وكالات

في السنوات العشرين الماضية شهدت مومباي أحداث شغب وهجمات متكررة وصدامات بين عصابات واغتيالات سياسية. مومباي هي أكثر مدن الهند رخاء وانفتاحا على العالم، ولكن مستوى تنظيم وتنفيذ الهجمات ترك صدمة في عشرين مليونا من البشر يعيشون في المدينة وحولها، بل لسكان الهند بأكملها التي يعتمد رخاؤها المتنامي بشكل كبير على النجاح التجاري للمدينة.

وكان بين ما استهدفه المهاجمون شبكة الخطوط الحديدية، وهي إحدى أكبر الشبكات نشاطا في العالم، بالاضافة الى فنادق ومطاعم يرتادها كبار رجال الأعمال المحليين والأجانب. صعق الناس في الهند لمرأى ألسنة اللهب تتصاعد من سقف أحد الفنادق الكبرى، وتعرض بشكل مباشر على شاشات التلفزيون، ومرأى الجنود يحيطون بأحد الفنادق الباذخة في المدينة. بالنسبة للسلطات كانت الأولوية تحرير الرهائن والأشخاص العالقين في الأماكن التي تعرضت للهجوم، عوضا عن توجيه الاتهامات. وقد تجنبت المحطات التلفزيونية الاخبارية توجيه أصابع الاتهام الى أي طرف، ولكن اعلان منظمة غير معروفة تطلق على نفسها اسم "مجاهدي الديكان" مسؤوليتها قد يغذي الشك بأن راديكاليين اسلاميين وراء الهجمات.

قبل سنتين حملت الحكومة الهندية المسؤولية عن هجمات تعرضت لها قطارات في مومباي لمنظمات اسلامية كانت تتخذ من باكستان مقرا لها. وفي عام ١٩٩٣ حصدت هجمات منظمة استهدفت معالم مهمة في أنحاء مومباي أرواح المئات، وساد الاعتقاد بأن منظمات الجريمة المنظمة كانت تقف وراءها. وكانت السلطات الهندية قد اتهمت الباكستان بالوقوف وراء تلك الهجمات، ولكن اسلام أباد ردت الاتهامات بغضب. وطلبت الهند رسميا من اسلام اباد تسليمها نحو ٢٠ مطلوبا لدى السلطات الهندية يقيمون في باكستان. وجاء الطلب الهندي في اعقاب الهجمات على مومباي الاسبوع الماضي والتي أسفرت عن مقتل ١٨٨ شخصا على الأقل. وقال وزير الخارجية الهندي براناب موخرجي ان "نيو دلهي تقدمت بطلب تسلم هؤلاء رسميا وهي تنتظر جوابا على طلبها من السلطات في اسلام اباد". ونفى موخرجي في حديثه ان "تكون الهند في صدد التفكير بأي عمل عسكري ضد باكستان". وكانت الهند قد اتهمت رسميا عناصر في باكستان بالتخطيط وتنفيذ هجمات مومباي. كما قامت وزارة الخارجية الهندية باستدعاء السفير الباكستاني في نيودلهي شهيد مالك وأبلغته رسميا احتجاج الهند على ما وصفته بفشل السلطات الباكستانية في السيطرة على الجماعات المسلحة في الأراضي الباكستانية.

وبحسب بيان الخارجية الهندية تم إبلاغ السفير بأن " الهجوم الارهابي الاخير على بومباي نفذته عناصر من باكستان". وأضاف البيان أن الحكومة الهندية " تتوقع اعتماد تحرك قوي ضد هذه العناصر المسؤولة عن هذا العمل أيا كانت.

من جهته رفض رئيس الحكومة الباكستانية يوسف رضا جيلاني الاتهامات الهندية وطالب نيو دلهي بتقديم الاثباتات التي تفيد بأن المهاجمين باكستانيون. وقال جيلان لشبكة سي ان ان الاميركية ان "الهند اعطت بعض الاسماء مضيفة انهم ينتمون لمجموعات محددة، لكن ذلك ليس اثباتا كافيا، واذا اعطت نيو دلهي الأثبومن جانبها دعت وزير الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس، باكستان ، إلى تحمل مسؤولياتها إزاء الإرهابيين الذين ينشطون داخل حدودها ومن ضمنهم من تتهمهم الهند بالوقوف وراء الهجمات الدموية التي هزت مومباي الأسبوع الماضي.

وقالت رايس في مؤتمر صحفي مشترك مع نظيرها الهندي في نيودلهي "تعتقد أن لباكستان دورا مركزيا عليها أن تلعبه على هذا الصعيد، وأن تتأكد من أن هؤلاء الإرهابيين لن يستمروا في العمل وبمثل هذه الطريق".

وفي الوقت الذي أكدت فيه أن التحقيقات التي تستهدف تحديد هوية من يقف وراء تلك الهجمات، مازالت مستمرة، أعادت رايس ما قاله الرئيس الباكستاني لـCNN من أنه ليست لبلاده أي علاقة بالهجمات وأن من نفذها هم أشخاص "لا دولة لهم".

وقالت في هذا الصدد "المنفذون الذين لا دولة لهم، أحيانا يعملون في إطار دولة وعندما يكون الأمر على هذا الشكل، فإن هناك تحركا مباشرا جدا وقويا ينبغي أن يتم اتخاذهم ضدهم". وأضافت "المنفذون الذين لا دولة لهم، مازالوا يشكلون قضية مسؤولية إذا كانت لهم علاقة بطريقة أو بأخرى بأراضيك".

ومن جهته، حذر وزير الخارجية الهندي براناب موخرجي، في المؤتمر الصحفي، من أن بلاده ستدرس خيارات "لحماية وحدة أراضيها" إذا رفضت باكستان تسليم مجموعة من المشتبهين. وأضاف "حتى الآن مازالت الحكومة الهندية قلقة وهي تدرس التحرك الذي يمكنها اتخاذه على أساس الرد الذي نتلقاه من السلطات الباكستانية". ومؤخرا، طالبت الهند باكستان باعتقال قياديين إسلاميين كانوا على لائحة أكثر المطلوبين أهمية لدى نيودلهي. وتعتقد السلطات الهندية أن مجموعة -من ضمنها قائد حركة عسكر طيبة المرتبطة بتنظيم القاعدة- ساعدت في المخطط الذي أودى بحياة ١٧٩ شخصا من ضمنهم ستة أمريكيين، في مومباي. غير أن الهند ألحت على أنه "ينبغي تقييم أي رد على أساس فعاليته من حيث الوقاية وكذلك من حيث عدم تسببه في تداعيات أو صعوبات ليست في الحسبان".

وكان محقق هندي قد كشف لـCNN هوية المعتقل الذي يعد الناجي الوحيد من الهجمات، وفق السلطات الهندية، قائلا إن "الإرهابيين خططوا لما قاموا طيلة ثلاثة شهور في باكستان. وعلى صعيد آخر كشفت تقارير ان الولايات المتحدة كانت قد حذرت مرارا الهند من احتمال وقوع هجوم من البحر يستهدف مدينة مومباي.

وقال مسؤول في شعبة مكافحة الإرهاب في تصريح لـCNN إن الولايات المتحدة حذرت نيودلهي بشأن مثل هذا الهجوم قبل أكثر من شهر.

وأكد مسؤولون هنود أن مسؤولين أميركيين حذروا المسؤولين الهنود بشأن مثل هذا الهجوم مرتين على الأقل. وقالت أجهزة الأمن الهندية إنها اعتقلت أحد أعضاء تنظيم "عسكر طيبة"، الذي حظرته الحكومة الباكستانية عام ٢٠٠١، في شباط الماضي، مشيرة إلى أنه كان يعاين مدينة مومباي لشن هجوم يستهدف أماكن فيها. وكان مسؤولون استخباراتيون أميركيون قد دأبوا على القول إن هناك مؤشرات على نشاط لتنظيم "عسكر طيبة"، لكنهم رفضوا توجيه اتهام واضح واتات اللازمة فسوف تتعاون اسلام اباد الى ابعد الحدود".

العالم اخبار واحداث

إعدام عالم صيني متهم بالتجسس لتايوان

اعدمت السلطات الصينية يوم الجمعة عالما متهما بالتجسس لصالح تايوان، وهي خطوة ادانتها الولايات المتحدة وكذلك النمسا التي رأت فيها "اهانة متعمدة" للاتحاد الاوروبي. واعدم الصيني وو ويهان الذي يبلغ من العمر ٥٩ عاما بحسب ما اعلنت ابنته ران شين التي تحمل الجنسية النمساوية ومتزوجة من مواطن اميركي.

وقد اوضحت انها تلقت نبأ اعدام والدها من السفارة النمساوية في الصين. وقالت ران "نحن مصدومون جدا وحزينون ومصابون بخيبة امل وغاضبون. لقد اعدموا والدي واعدموا معه املنا بالنظام القضائي الصيني". واعتقل وو ويهان في كانون الثاني ٢٠٠٥ في بكين بتهمة نقل معلومات ذات طبيعة عسكرية الى تايبيه، بينها مخططات لصنع صواريخ. ودفع العالم في كيمياء الاحياء ببراءته ولكن القضاء الصيني حكم عليه في ايار ٢٠٠٧ بالاعدام بتهمة كشف اسرار دولة، في حين اكدت عائلته ومنظمات غير حكومية ان المحاكمة شابها غياب الشفافية وان كل الادلة التي قدمت خلالها اعتراها الغموض.

ونددت واشنطن بشدة بهذا الاعدام، وقالت على لسان المتحدثة باسم سفارتها في بكين سوزان ستيفنسون "لقد شعرنا ببالغ الاسف للمعلومات التي تفيد بان الحكومة الصينية نفذت حكم الاعدام بحق وو ويهان". وبدورها نددت النمسا التي عاش فيها وو بين ١٩٩٠ و١٩٩٧ بتنفيذ حكم الاعدام معتبرة اياه "اهانة متعمدة" من قبل بكين للاتحاد الاوروبي. وقالت وزير خارجية النمسا اورسولا بلاسنيك في بيان ان "تنفيذ حكم الاعدام في اليوم نفسه الذي يجري فيه حوار بين الاتحاد الاوروبي والصين حول حقوق الانسان يظهر انعدام الاعتبارات والقسوة التي تعاملت بها الصين مع هذه القضية".

شافيز يبدأ حملة للاستمرار في الحكم حتى ٢٠٢١

بدأ الرئيس الفنزويلي هيوجو شافيز حملة جديدة من اجل تعديل الدستور بحيث يمكنه البقاء في الحكم حتى عام ٢٠٢١ في حال فوزه بالانتخابات الرئاسية التي تجرى كل سبع سنوات بعد عام تماما من فشله في اعتماد التعديل الدستوري عبر استفتاء شعبي.

وخاطب شافيز حشدا من انصاره في العاصمة كراكاس قائلا "تبدأ اليوم معركة دستورية ويجب ان نخوضها مباشرة اليوم قبل الغد" واعلن ان التعديل المقترح سيكون جاهزا خلال شهر شباط المقبل دون ان يعلن موعد طرحه للاستفتاء الشعبي. وكان شافير فشل بفارق بسيط في الاستفتاء السابق لتعديل الدستور وفي حال نجاحه في الاستفتاء المقبل سيصبح بمقدروه الترشح لفترتين رئاسيتين كل منها ٧ سنوات تمكنه من "تعميق الاشتراكية" حسب قوله.

وما لم يتم اقرار التعديل الدستوري الذي يطمح اليه شافير يتوجب عليه ترك منصبه عام ٢٠١٣. وبدأت حملة شافيز بعد ايام قليلة من فوز حزبه بمجالس اغلب المدن الفنزويلية رغم تحقيق المعارضة بعض المكاسب وخاصة في المدن الاكثر كثافة من حيث عدد السكان مثل العاصمة كراكاس.

واعتبر المراقبون الانتخابات البلدية كانت اختبارا حاسما لشعبية شافيز. كما اعتبرت الانتخابات نقطة تحول في محاولاته تطبيق برنامج اصلاحات سياسية واقتصادية. واظهرت النتائج شبه النهائية ان حلفاء شافيز في الانتخابات البلدية للولايات، وعددها ٢٢ ولاية، فازوا في ١٧ منها. وقال مناصرو شافيز ان الشعب الفنزويلي منحهم تفويضا واضحا في تطبيق ما وصفوه بأنه "اشتراكية القرن الحادي والعشرين".

مئة دولة توقع في معاهدة حظر القنابل العنقودية

وقعت نحو مئة دولة الاربعاء في اوسلو معاهدة حظر استخدام القنابل العنقودية التي تلحق اضرارا كبيرة بالمدنيين، في موازاة دعوة اكبر الدول المنتجة لهذه الاسلحة، مثل الولايات المتحدة وروسيا، الى الانضمام اليها. وقال وزير الخارجية النروجي يوناس جاهر ستوري "انه يوم تاريخي نشهد فيه غالبية من الدول تلتزم في حظر القنابل العنقودية وتحدد تشريعا دوليا جديدا سيحدث فارقا كبيرا بالنسبة للالاف والالاف من الاشخاص".

ولكون بلاده المبادرة الى تبنيها، كان ستوري اول من افتتح مراسم التوقيع على المعاهدة التي تحظر صنع القنابل العنقودية واستخدامها وتخزينها والاتجار بها وتلزم الدول الموقعة بمساعدة الدول والاشخاص ضحايا تلك القنابل. ويمكن للقنابل العنقودية ان تحوي مئات من القنابل الصغيرة التي تتناثر على مساحة واسعة من دون ان تنفجر كلها، ما يحولها فعليا الى الغام مضادة للافراد تحظرها شرعة اوتاوا الموقعة العام ١٩٩٧.

وبحسب منظمة "هانديكاب انترناشونال" "الاعاقة الدولية"، فان نحو مئة الف شخص، ٩٨ في المئة منهم مدنيون، قتلوا او بترت اعضاؤهم في انفجار قنابل عنقودية في كل انحاء العالم منذ ١٩٦٥. ويشكل الاطفال اكثر من ربع هؤلاء تجذبهم اليها الوانها واشكالها. وتحتاج المعاهدة لتصبح نافذة لمصادقة ٣٠ دولة على الاقل عليها، وهو ما تامل النروج تحقيقه بداية ٢٠٠٩. ووقعت ٩٢ دولة بينها فرنسا وبريطانيا والمانيا وكندا وكذلك لاوس ثاني دولة توقع هذه المعاهدة في اوسلو، علما انها الاكثر تضررا من هذه القنابل، وكذلك لبنان الذي خلفت تلك القنابل الكثير من الضحايا لديه. واعلن الفاتيكان الاربعاء انه صادق على المعاهدة التي تحظر القنابل العنقودية. فبين ١٩٦٤ و١٩٧٣، رمى سلاح الجو الاميركي ٢٦٠ مليون قنبلة على اراضي لاوس، ما يوازي حمولة قاذفة "بي ٥٢" كل ثماني دقائق طوال تسعة اعوام.

دعوة لتشديد العقوبات على من يستغلون الأطفال جنسيا

دعا مؤتمر دولي لحماية الأطفال إلى معاقبة من يضبط متلبسا بارتكاب الإيذاء الجنسي ضد أطفال في البلاد التي يزورونها عند عودتهم إلى بلادهم إذا كانت قوانين الدول المضيفة غير صارمة بما فيه الكفاية.

ودعا مؤتمر العالم الثالث ضد الاستغلال الجنسي للأطفال والمراهقين الحكومات إلى سن عقوبات أشد ضد مرتكبي هذه الجرائم، بحيث يلقوا جزاءهم في بلادهم إذا عجزت قوانين الدول التي ارتكبت فيها الجرائم من عقابهم. والسويد هي إحدى الدول التي تطبق مثل هذا القانون. وعقد المؤتمر المدعوم من الأمم المتحدة في مدينة ساو باولو بالبرازيل، وشارك فيه نحو ٣ آلاف خبير إضافة إلى ممثلي ١٣٧ دولة. كما دعا الإعلان النهائي للمؤتمر الدول لجمع بيانات جنسية حتى تستطيع الحكومات معرفة مدى الأوجه الأخرى للاستغلال الجنسي للأطفال عدا تجارة الجنس.

وتقدر منظمة العمل الدولية أن ١,٨ مليون صبي وفتاة تحت سن الثامنة عشر كانت لهم صلة بتجارة الجنس العالمية عام ٢٠٠٠، ولا أحد يعرف إلى أي حد نمت هذه التجارة حتى الآن. إلا أن إحصائية دولية نشرت مؤخرا قدرت أن ١٥٠ مليون بنت و٧٣ مليون ولد تحت سن الثامنة عشر قد أجبروا على ممارسة الجنس أو تعرضوا لشكل من أشكال العنف الجنسي عام ٢٠٠٢.